محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر للسنة الجامعية 2023/2022

اشراف الأستاذ السعيد فكرون.

السنة	السنة الأولى ماستر تنظيم وعمل
عنوان المقياس	نماذج التنمية في العالم
صفة المقياس	سداسي
التخصص	علم الاجتماع التنمية وتنظيم وعمل

الأهداف المنتظرة من خلال تدريس هذا المقياس:

ان أي عمل علمي ومعرفي يرتكز على جملة من الأهداف العلمية ومن اهم الأهداف التي جاء بها مقياس نماذج التنمية نذكر منها :

1 الوقوف على جملة من المفاهيم النظرية والتطبيقية لمقياس التنمية .

2 مراجعة الاطار النظري لموضوع التنمية ومنه النماذج المتبعة في العالم منها العالم الثالث.

3 مراجعة اهم المقاربات المعرفية في حقل التنمية و النموذج التنموي المتبع.

4 طرح قراءة نقدية لمشاريع التنمية المتبعة في العالم وخصوصا العالم الثالث .

5 نشر لدى الطالب ثقافة واسعة حول مفهوم التنمية و النماذج التنموية في العالم .

6 تتبع ونقد النموذج التنموي المتبع بالجزائر كدراسة حالة للعالم الثالث .

رقم المحاضرة	عنوان المحاضرة
01	مدخل عام حول المقياس
02	مقدمة حول موضوع التنمية في العالم الثالث
03	تحديد جملة المفاهيم منها: التنمية،التطور،الرقي، النماذج، العالم الثالث .....
04	النموذج التطوري
05	النموذج التكاملي
06	النموذج الرأسمالي
07	الاشتراكي
08	نموذج اقتصاد السوق
09	نموذج الحضارة
10	نموذج التنمية المستدامة
11	النموذج المتبع بالجزائر – دراسة حالة-
12	التجربة التنموية بالمجتمع الماليزي
13	التجربة التنموية بالمجتمع الالماني
14	معوقات التنمية.

- **يمكن ان يحدث تعديل في البرنامج وهذا حسب القراءات والمقاربات المنهجية**

كما اضع لدى الطالب عنواني الالكتروني قصد الاتصال والتفاعل بخصوص المقياس انأمكن

said.fekroune@univ-msila.dz

المخطط العام للعناصر المنهجية المتبعة في تقديم المحاضرات للطلبة.

01	الصفحة الأولى للدرس:	- يحتوي الدرس المقدم للطلبة جملة من المعلومات والبيانات الأساسية والاولية الواجب اعتمادها قصد فه واضح لمحتوى المقياس وتتشكل هذه المعلومات ت من: - تحديد للمفاهيم وشرحها وفق البرنامج المعتمد مع ادخال تعديلات مهمة - الطلبة المعنيين بالمقياس هم طلبة الماستر باختلاف مستوياتهم. -يهدف هذا المقياس الى اعداد طلبة الماستر في علم الاجتماع التنظيم بمقاربات معرفية نضريه ومقارنة بين النماذج العالمية.
02	الجزء الأول	- عنوان المقياس: نماذج التنمية. - المشرف على المقياس الأستاذ السعيد فكرون علم اجتماع التنمية. - البريد الالكتروني:said.fekroune@univ-msila.dz - مقياس سداسي –الحجم الساعي 1.30د. - المعامل 02. - طرق التقييم مستمرة طوال المحاضرات حيث يتم: • من خلال طرح الأسئلة. • المتابعة اثناء المحاضرة. • مشاركة الطالب في اعداد جزء من المحاضرة. • مشاركة الطالب اثناء القاء الدروس.
03	الجزء الثاني	الأهداف الخاصة والعامة من المقياس: 1 الوقوف على جملة من المفاهيم النظرية والتطبيقية لمقياس التنمية 2 مراجعة الإطار النظري لموضوع التنمية ومنه النماذج المتبعة في العالم منها العالم ا 3 مراجعة اهم المقاربات المعرفية في حقل التنمية والنموذج التنموي المتبع. 4 طرح قراءة نقدية لمشاريع التنمية المتبعة في العالم وخصوصا العالم الثالث. 5 نشر لدى الطالب ثقافة واسعة حول مفهوم التنمية والنماذج التنموية في العالم. 6 تتبع ونقد النموذج التنموي المتبع بالعالم وبالجزائر كدراسة حالة للعالم الثالث. 7 يستفيد الطالب من البيانات التي تساعده في بناء أفكاره حول أي مشروع تنموي.
04	الجزء الثالث	تساهم محتويات المقياس في ربط العلاقة المعرفية بين المدركات العلمية الحديثة والمعارف السابقة المكتسبة وخاصة في مجال التحليل السوسيولوجي للمؤسسة الاقتصادية والتجربة التنموية بالجزائر ويتجلى ذلك أكثر في النقاط التالية: - فهم وتوظيف المفاهيم المعتمدة. - الاعتماد على المقاربة النظرية والتجريبية للنموذج التنموي. - المقياس له علاقة وثيقة بمجال التنمية كألية في تجسيد المخططات الخاصة بالمجتمع. - يمكن للطالب مناقشة بعض التجارب التنموية المعتمدة من قبل دول العالم.

05	الجزء الرابع	المخطط العام للمقياس يتمثل في: 1- مدخل عام للمقياس يبدأ بطرح الإشكالية العامة ثم التساؤلات الجزئية للمحتوى. 2- شرح وتفسير المفاهيم الأساسية للمقياس منها: التنمية، النمو، المجتمعات النامية، التخلف، المسار التنموي، التجارب التنموية، النموذج التنموي، 3- المحاضرات المتعلقة بنماذج التنمية النظرية حيث تم الاعتماد على 05 نماذج نظرية تنموية. 4- معوقات التنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر. 5- تقديم بعض التجارب التنموية منها: - المجتمع الجزائرية. - المجتمع الماليزي. - المجتمع التركي. - المجتمع الألماني. 6- مناقشة عامة حول التجربة الجزائرية. 7- بعض الاليات والمؤشرات المسجلة في مسار التنمية بالجزائر
06	الجزء الخامس	تم الاعتماد على العديد من المراجع باللغتين العربية والأجنبية من أهمها يمكن ذكر ما يلي: 1- رسالة دكتوراه دولة " استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر اعداد الاستاذ السعيد فكرون قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة 2005 منشورة على الموقع. 2- الجوهري محمد: علم الاجتماع التنمية –القاهرة. 3- حسين هني: التنمية في الوطن العربي. م. 4- السيد الحسين: التنمية والتخلف. مصر 5- محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع 6- د. سمير امين -التنمية والمجتمعات النامية.
07	الجزء السادس	عملية التقييم تتم وفق منهجية واضحة تتمثل في: 1- تكليف الطلبة بالإعداد الشخصي لبعض عناصر المحاضرة بالبيت. 2- طرح الأسئلة وفتح حوار حول المواضيع في التخصص. 3- تنظيم امتحان في نهاية السداسي يعتمد على التحليل والمناقشة
08	أسئلة حول المكتسبات القبلية	س1: الى أي حد ساهم علم اجتماع التنظيم والعمل في فهم الواقع التنموي للمجتمع الجزائري ؟ . س2: ماهي الرؤية العلمية والمعرفية في تبني قراءة علمية لمحتوى النظرية في علم الاجتماع التنمية ؟ س3: كيف تساعد القراءة الواضحة للبنية التحتية للمجتمع في تبني أي استراتيجية تنموية ؟
09	الأسئلة المقترحة	س1: اشرح كل من المفاهيم التالية: التنمية، النمو، المجتمعات النامية. س2: تحدث عن كل من النموذج التكاملي والحضاري والتنمية المستدامة. س3: لقد عايشت الجزائر وضعيات اقتصادية واجتماعية بعد الاستقلال مما فرض عليها تبني اطروحات تنموية تساعد المجتمع للخروج من تلك الأوضاع المطلوب حلل وناقش. س4: اعتمدت العديد من الدول النامية على تجارب مختلفة قصد تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي المطلوب ما حقيقة هذا الاعتماد والى أي حد كان تأثير على البنى الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات ؟ س5: اعتمدت الجزائر في بداية السبعينات على التجربة التنموية الاشتراكية قصد احداث تغيير كبير لكل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع كيف فهمت ذلك ؟ وماهي اهم الانتقادات التي سجلت ضمن هذا المسار التنموي ؟

10	**الأهداف العلمية والمعرفية لكل محاضرة**	**1- المحاضرة الأولى: تساهم في تقديم معارف أولية وبينات علمية واضحة حول المقياس والتخصص من خلالها يستطيع الطالب من متابعة المحاضرات بشكل جيد.** **2- المحاضرة الثانية والثالثة: وتهتم بشرح اهم المفاهيم العامة والخاصة التي جاء بها محتوى المقياس والتي تسمح للطالب من اكتساب ثروة معرفية ابستيمولوجية دقيقة وواضحة.** **3- المحاضرة الرابعة والخامسة: من اهم أهدافها تقديم شرح مفصل وواضح لبعض النماذج او التصورات النظرية التي جاءت بها المعرفة سوسيو-اقتصادية تساهم في تشكيل وبناء ثقافة سوسيولوجية للطالب حول الموضوع الأساس للمقياس.** **4- المحاضرة السادسة والسابعة: ومن أهدافها توضيح للطالب اهم المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها التي لم تساعد في تحقيق انطلاقة تنموية جيدة وهنا تتجلى أهمية هذه المحاضرات اين يستطيع الطالب من إيجاد تفاسير علمية وموضوعية لمشكلة التخلف بالعالم الثالث بمعنى ان التخلف والتنمية قضيتان متلازمتان لأي مشروع تنموي.** **5- المحاضرة الثامنة والتاسعة: وهنا نقترح للطالب دراسة حالة أي بمعنى تقديم بعض التجارب التنموية التي اعتمدتها بعض الدول منها الجزائر وماليزيا وألمانيا وتتجلى أهمية هذا العرض من خلال تقديم مقاربة علمية ومعرفية للطالب تساعده في فهم أكثر لمحتوى العلاقة بين التجارب والواقع باختلاف معانيه لهذه المجتمعات.** **6- المحاضرة العاشرة: ستتم بشكل حوار واسع حول واقع التنمية بالمجتمع الجزائري الأسباب والنتائج واهم الانتقادات الموجهة من طرف المختصين وستسمح هذه المحاضرة معرفة مدى فهم الطلبة لمحتوى هذا المقياس من جهة وكذا الخلفية المعرفية التي اكتسبها الطالب خلال مسار هذا المقياس.**

المحاضرة الأولى والثانية:

مدخل عام للمقياس

يحظى موضوع التنمية باهتمام بالغ من طرف جل المتتبعين والمهتمين بمشاكل العالم الثالث وخاصة علماء الاجتماع والمنظمات المحلية والدولية، وهذا لما له من تأثير كبير على كافة الجوانب خاصة الاجتماعية منها (البناء الاجتماعي)

وانطلاقا من هذا فإن مشكلة التنمية أو التخلف قد احتللت مكانا بارزا من اهتمام المفكرين والمنظرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انطلاقا من مفهومين إثنين:

أولهما أن المشكلة مرتبطة بالواقع العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لمجتمعات العالم النامي.

وثانيا أن القضية مرتبطة الى حد كبير بطبيعة العلاقات الموجودة بين الشمال والجنوب أو بما يُعرف بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومافرضته من تبعية وحرمان، وقصد التخفيف من حدة هذه الفجوة استلزم ذلك إتباع سياسة تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب والعوامل النفسية والاجتماعية والثقافية، باعتبار أن التنميتين الاجتماعية والاقتصادية تحققان هدفا واحدا كما أن كلا منهما تعتمد على الأخرى وتؤثر فيها.

فالتنميةالاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية، فهي تدفع عجلتها وتضمن نجاحها وإستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول وخاصة المتخلفة منها على الرأس المال، كما تتطلب أيضا وفي المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والاسكان والإنتاج يمثله التركيب السكاني للمجتمع، وبناؤه الطبقي، ونظمه الاجتماعية، ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة وتغذية وتشغيل ونمط استهلاكي وتحدده وتؤثر فيه المعوقات المتصلة بالتغيير الاجتماعي كالمشكلات الاجتماعية والفوارق الكبيرة في مستوى المعيشة ومشكلات الهجرة الداخلية وإشكالية التوازن الجغرافي بين الريف و الحضر إلخ.....

ومن هنا يتضح أن مشكلة التنمية في مجتمعات العالم الثالث أصبحت تمثل معادلة صعبة ترجمتها في الواقع، بمعنى أن تنمية أي مجتمع تشكل في حد ذاتها تحديا كبيرا لما تحتويه من تناقضات ورهانات متعددة مختلفة الأبعاد.

بالإضافة الى أن مجتمعات العالم الثالث عايشت ومازالت تعيش أوضاعا مأساوية على كامل المستويات، وخاصة منها المستوى الاقتصادي.

كذلك أن واقع هذه المجتمعات مازال بكرا، بحيث لم تحدث به تحولات جوهرية تسمح بإحداث حركة نوعية على مستوى النمو والتقدم.

إن الوضع القائم في العالم النامي لا يسمح بانتهاج نفس المسار التنموي مثل الذي تبعته الدول المتقدمة، وذلك انطلاقا من مفهومين إثنين:

أولا– أنه من المستحيل أن يحدث تطور تنموي مدرج بالعالم النامي، مثل ما حدث بالدول المتقدمة.

ثانيا– أن التنمية بالعالم النامي فرضت أنماطا جديدة في عملية تسيير هذه الحركية التي كانت تهدف إلى تحقيق مستوى معين من الحداثة والعصرنة، وذلك بأقل قدر ممكن من التأثير على البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع من جهة وعلى الانسان وعلاقته بهذه العملية التنموية الشاملة من جهة ثانية. ([1])

لقد انصرفت كامل دول العالم النامي على اختلاف توجهاتها وتصنيفاتها السياسية والأيديولوجية الى تحسين مستوى المعيشة، وتوفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها، التي أصبحت أكثر من ضرورية، الأمر الذي أدى إلى أن يكون تدخل الدولة في حقوق المواطن بمثابة آلية أو أسلوب يكاد يكون شائعافيكلدول العالمالنامي(بالخصوص)، وإلزام هذه الدول على تحضير برامج وسن قوانين وتشريعات وسياسات وفق خطط ممتدة تعمل على تحقيق هذه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...الخ للمواطنين.

---

[1]) محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مصر ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، 1999 ، ص10.

إن عملية التنمية لمجتمعات العالم تحتاج إلى أقصى درجات من الوعي والمسؤولية والالتزام بها واستيعاب برامجها وأهدافها من حيث التأكد من مراحل تجسيدها وتنفيذها، وهذه المهام كانت تشرف عليها الدولة في كثير من البلدان، بحيث تكون هي الموجه والمسير والمنفذ في نفس الوقت.

وقد حاولت معظم دول العالم النامي إيجاد وميكانيزمات وعوامل تساعد على عملية الاقلاع، فمنها من اعتمدت على القطاع الفلاحي والسياحي، ومنها من اعتمدت على القطاع الصناعي الذي يبقي من أهم العناصر التي اتبعتها معظم الدول ومنها الجزائر، وذلك لما له من اهمية في احداث حركية اقتصادية مستمرة ومتكاملة مع كامل القطاعات الاخرى ، وهذا ما اكدته جل الدراسات والابحاث سواء في العالم العربي أو في العالم بصفة عامة والنامي بصفة خاصة.

لقد عاشت المجتمعات المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية اندفاعا سريعا نحو تنمية قطاعها الاقتصادي، وإقامة مشاريع انتاجية ذات حجم انتاجي صناعي كبير، ويرجع ذلك في نظرنا إلى أمرين اثنين وهما:

1- اعتقاد هذه الدول في أن إقامة مشاريع صناعية تعد المخرج الوحيد للتخلص من التبعية الاقتصادية وحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الدورية التي كانت تعيشها والمتمثلة أصلا في انخفاض مستوى الدخل وتدهور مستوى المعيشة للأسرة وارتفاع نسبة البطالة من جهة والتحكم أكثر في العوامل التكنولوجية المتقدمة من جهة ثانية.

2- تتوفر هذه المجتمعات على نسبة عالية من العناصر المادية الصناعية الانتاجية، مما يسمح لبعضها بالاهتمام الواسع بما يعرف بالتنمية الاقتصادية المخططة (مثل الجزائر، مصر، العراق، كوبا...الخ).

وقد نتج عن هذا التوجه تمركز الجهود حول قطاع انتاجي واحد بإقامة مصانع انتاجية وتحويلية للمواد الاولية، وهذا لم يمس بشكل واضح المجتمع الريفي بالقدر الذي مس المجتمع الحضري على العموم (مجتمع المدينة).

وبالرغم من النتائج المتحصل عليها والمتفاوتة من فترة لأخرى ومن بلد لآخر، يبقى التأكيد على أن العلاقة بين الصناعة والتنمية ماتزال مطروحة على بساط النقاش والتحليل باعتبارها في نظر البعض (علماء التنمية الاقتصادية والاجتماعية) بمثابة علاقة عضوية وظيفية، فيما يرى البعض الآخر بأنه يمكن ان تحدث تنمية ولكن ليس على أسس تنمية صناعية.

وقد جاء هذا الاهتمام من خلال الدور المهم الذي تؤديه الصناعة في المجتمع، ووضع البنية الأساسية للاقتصاد وتلبية الحاجات الضرورية للأفراد والجماعات وهذا مما يؤدي إلى التأكيد على أبعاد معرفية أخرى تبرز بوضوح وجود علاقة متينة بين عملية التنمية الصناعية والعديد من العمليات مثل التحديث والتجديد والتحضر والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي، ومن العمليات المعقدة والمركبة التي أصبحت هي الأخرى تطرح تساؤلات عديدة وإشكالات مزدوجة سواء على علماء الاقتصاد أو علماء الاجتماع.

وكما ذكرنا آنفا فإن دول كثيرة من المجتمعات النامية سعت لتحقيق عملية التنمية وفق نموذج صناعي الذي أعتبر كإحدى العمليات المهمة التي تسمح بتحقيق التقدم والرقي والرخاء الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

وبالفعل فقد حققت بعض الدول النامية معدلات هامة للتنمية الشاملة وهذا بفضل تركيزها على التصنيع كعملية اقتصادية تعمل على إدماج عناصر اقتصادية وتحويلها وتحديث وعصرنة المجتمع بشكل عام، وبالتالي تحقيق مكانة مرموقة بين دول العالم (دول شرق آسيا –هون كونغ–تايوان– سنغافورا...).

و تمثل معوقات التنمية بالمجتمعات النامية تحديا كبيرا أمام محاولات التقدم لهذه المجتمعات، باعتبار أن جل قضايا التنمية أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى قدرة

المجتمعات والبرامج في تخفيف حدة هذه المعوقات، وهذا ما نجده يتجسد أكثر ضمن نظريات التنمية التي انطوت على غموض نسبي وتباين واضح فيما يتعلق بتصوراتها وأهدافها والآليات التي تقترحها ، ولذلك نجد بأن دراسة مشكلة التنمية والواقع الإنساني لمجتمعات العالم النامي يستلزم أن يتم في إطار تكاملي مع عدم اغفال أي بعد اجتماعي أو سياسي أو ثقافي.

المحاضرة الثانية: تحديد المفاهيم –التنمية –النمو –المجتمعات النامية– النموذج التنموي

إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم والرقي والرفاهية أصبح هدفا مشتركا جميع المجتمعات والبلدان المعاصرة، غير أن هناك تباينا في الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية والأطروحات الفكرية والفلسفية. إن مفهوم التنمية قديم ، حيث شكل الموضوع المركزي لكتاب" **آدم سميث**" عام الموسوم " ثروة الامم " عام 1776، والذي اعتبر من أهم المراجع البحثية التي فتحت المجال أمام الدراسات الاقتصادية والسياسية الحديثة([2]) .

ذلك ان الثورة الصناعية التي عايشتها المجتمعات في تلك المرحلة طرحت سؤالين اثنين وهما : مدى احتياج المجتمعات الغربية لمثل هذه الثورات في تنمية اقتصادها ، والآثار التي قد تنجم من خلال التطور الاقتصادي والاجتماعي على باقي المجتمعات الانسانية الأخرى .

إن موضوع التنمية اصبح بمثابة تحدي لأكبر عدد من المجتمعات الانسانية والتي يسميها "**آلفرد سوفين** " عام 1952 بالمجتمعات النامية " **Pays sous-développés** " حيث يشير الى ان هناك اكثر من مليار من البشر أي مايقارب 5/1 من سكان العالم لا يتحصلون على دولار واحد في اليوم .

ومنه ربط التنمية بالتخلف واعتبرهما مفهومان يجب تحديدهما في اطار مشترك ذلك أن الاول يوضع في اطار تاريخي (أي مراحل التطور والتقدم للمجتمعات الانسانية) ، والثاني يوضع في اطار تحليلي أي تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وخاصة عندما تكون الاحتياجات المادية الأساسية للإنسان (تغذية ، صحة، تعليم) غير محققة .

وعليه أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء من قبل الباحثين والدارسين أو من قبل الهيئات والمنظمات المحلية والدولية المختصة وغير

[2])- **5)- ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS , S.A , France , 2002.**

المختصة, وقد اهتمت المجتمعات النامية بهذا الموضوع باعتباره آدات وطريقة لمواجهة التخلف، كما بُذلت جهود عديدة وكبيرة لتحديد مفهوم التنمية فقد عرفت التنمية، على أنها العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كمًا ونوعًا والتي لايمكن أن تتم إلا في إطار إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القوانين لهذا النمط مسيرة ومهام التنمية بشكل عام([3]).

وينظر البعض الآخر إلى التنمية على أنها عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، ونفترض توافر بعض الخصائص منها الدينامية والتغير، والاستقلال، والتأثر والقوة والوحدة الداخلية ([4]).

ولقد جاء في تعريف **هيئة الأمم المتحدة للتنمية** عام 1955 أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي ومبادراته، تم عرضها في عام 1956 على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الإدماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع([5]) .

" أن التنمية تكون بتخلي Rostowويرى كل من "**هـ- سيلتر**" و "**والت رستو**" " المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

بينما يرى" **شوداك**" أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو غيرها.

---

[3])-حسين بن هاني: التنمية في الوطن العربي ، الأردن دار الكندي،1990 ص 118.

[4])-محمد شفيق ، مرجع سابق ، ص 12

[5])-محي الدين نصرت وأخرون: تنمية المجتمعات الريفية مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة 1971، ص، 300، 301.

ولقد حقق مفهوم التنمية عند البعض من الدارسين في مجال علم اجتماع التنمية وفق نظرية الحلقة المتنوعة للفقر والتي تم ربطها فيما بعد بعملية الاستثمار أي بمعنى الإنتاج وإعادة الانتاج التي طورت على يد كل من "مالتوس " و" ريكاردو "([6]).

ونجد "**عبد الباسط محمد حسين**" في كتابه التنمية الاجتماعية يشير إلى أن التنمية ما هي الا عمليات التغير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين([7]).

ويعرفها "**ويفر**" 1971، على نها مدخل تستخدمه جماعات النفع العام التي تكرس مجهوداتها لتحقيق أهداف كل سكان المجتمع. ويرتبط هذا المعنى بتصور يتبناه المجتمع ذاته، وتترجم اهداف السكان هذا التصور الى حقيقة واقعية.

ويعرفها **أوبل، داربيوستاورز** 1975 على أنها تلك العملية التي يمكن من خلالها أن تقوم أعداد متزايدة من سكان منطقة أو بيئة معينة باتخاذ قرارات بطريقة مسؤولة إجتماعيا وتنفيذ هذه القرارات بحيث يكون العائد منها هو رفع مستوى فرص الحياة أمام بعض الناس دون تخفيض فرص الحياة أمام البعض الأخر، ويثير هذا التعريف جملة من القضايا الجوهرية لمفهوم التنمية منها قضية العدالة الاجتماعية.

ويعرفها"**كونيا**"عام 1975 على أنها تعني تنمية المجتمع من خلال كافة الجهود المبذولة لإيجاد التفاعل بين الناس والعمل على إستمرار هذا التفاعل في ذات الوقت الذي

---

[7])-عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، المطبعة العالمية ، 1970 ، ص 90. 100.

يتم فيه الإرتقاء بالظروف الطبيعية وتحسينها من أجل حدوث هذا التفاعل([8])، ونجد كونيا هنا يهتم أكثر بعملية التفاعل وديناميات هذه العملية.

ومن هذه المنطلق حدد رؤيته لتنمية المجتمع على أنها تعني كافة الجهود المبذولة لإيجاد هذا التفاعل بين الناس والعمل على إستمراره.

ويرى بعض الدارسين أن التنمية تغيراجتماعي إرادي ومقصود وموجه للإنتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا، والتنمية بهذا المعني تكون تطورا لانتقالها بالمجتمع من طور إلى طورأو تكون تقدما([9]). والتنمية عند "**سميلسر**" هي بمثابة تحديث، يتضمن تحولا في بعض المتغيرات مثل التكنولوجيا (أي تصبح اكثر تعقيدا)والسكان والزراعة والاسرة ...الخ.

وهكذا كما ذهب "**بارسونز**" إلى أن العملية التطورية للبلدان النامية هي في حقيقتها زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الإنتشار الثقافي أو من خلالها([10]).

ويبقى البحث عن نظرية في التنمية مستمر، حيث أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية والمحدثة لم يعد كافيا لتناسب الأوضاع والمتطلبات التنموية الشمولية في العالم النامي بالخصوص ([11]).

ومما سبق ذكره يتضح أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع ومطاط في نظر باحث علم الاجتماع "الدكتور محمد شفيق "، حيث اختلف المفكرون كل حسب وجهاته ومنطلقاته وقناعاته.

---

[8]) -سوسن عثمان عبد اللطيف: دراسات في التنمية المحلية، القاهرة،لمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1979، ص 39 ،41.

[9]) -حسني بن هاني، مرجع سابق ، 118.

[10])- محمد شفيق : مرجع سابق ، ص15.

[11])- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق ، ص 70.

ولكن من المتفق عليه أن موضوع التنمية هي عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والايديولوجية، فهي اذن تكتسي صفة العمليات المخططة والموجهة التي تحدث تغييرا في المجتمع يهدف الى تحسين المستوى المعيشي ويحقق الرفاهية وإستغلال لكافة الامكانيات والطاقات المتوفرة بالمجتمع.

وهنا لابد من الاشارة إلى الفوارق بين التنمية والنمو، حيث أنهما لا يتفقان في المعنى لوجود فارق يميز كلا منهما، وهذا الفارق يتضح في كون النمو يخص العالم الصناعي المتقدم، في حين أن التنمية تتعرض لظروف المجتمعات النامية (المتخلفة) لذا فان التنمية لا تقتصر على زيادة الكميات الاقتصادية الموجودة في المجتمع وإنما تتطلب تعديلا في الهيكل الاقتصادي القائم. فالنمو هو زيادة في أحد أو بعض الكميات الاقتصادية التي تسير إلى نوع من التغير الكمي أساسا، فهو نتاج لعملية التنمية، بمعنى أنه لا يمكن الحصول على نمو إلا بواسطة العملية التنموية، ومن هنا يعتبر النمو المحصلة لعملية التنمية الشاملة.

المحاضرة الثالثةوالرابعة والخامسة : النماذج التنموية من منظور نظري – النموذج التكاملي- نموذج الحظارة-نموذج اقتصاد السوق- النموذج الاشتراكي- نموذج التنمية المستدامة

لقد كان لبعض المجهودات البحثية بالمجتمعات النامية دور أساسي في الوصول إلى تبيين وتفسير الحقيقة العلمية التنموية، من خلال المنهج التكاملي الذي تحدد وفق إدراك الباحثينالاجتماعيين، على أن العوامل الاجتماعية وما يترتب عنها من آثار، قد تشكل بعض المعوقات في سبيل تحقيق الأهداف المحددة للتنمية المطروحة، "وقد مهدت بعض المفاهيم والمعارف في العلوم الاجتماعية المختلفة إلى المناداة بأهمية استخدام مدخل متعدد الأغراض لإحداث التغير الاجتماعي المقصود، أي استخدام مفهوم التنمية المتكاملة([12]).

[12]) - المغرب طنجة: المنظمة العربية للعلوم الادارية،إدارة التنمية الريفية، المجلد الاول، 1978، ص 1.

ويشير مفهوم التكامل هنا إلى إشراك كافة الوحدات الإنمائية مشكلة بذلك كلا متكاملا، ويظهر النموذج التكاملي من خلال كون أن التنمية هي إما تنمية كامل الأقاليم والمناطق، وإما زيادة التوافق والترابط فيما بينها.

وعليه فإن هذا النموذج في نظر الدكتور "السمالوطي" يتمثل في مجموعات البرامج التي تنطلق على المستوى القومي،والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية وكافة المناطق الجغرافية في الدولة، أي تلك البرامج المحققة للتوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والمحققة للتنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستشارة.([13])

ويعتبر "**جو نار ميردال**" و"**سوروكين**" و"**بيروكس**" و"**باترا**" و"**ماستون**" من أبرز مؤيدي هذا النموذج.

فأما "**جو نار ميردال**" فقد عبر عن اتجاهه التكاملي في التنمية من خلال شرحه لنظريته في العلية الدائرية التراكمية التي أشار فيها إلى مجموعة من القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتضافر معا لإحداث أي تغير منشود.

كما نجد أيضا "**سوروكين**" يشير إلى طبيعة الواقع الاجتماعي والمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية وما يحدث من علاقات تفاعل بينهما، موضحا في نفس الوقت عملية الترابط بين جملة العناصر، وهذا ما يؤكد على أن الحياة الاجتماعية وحدة متكاملة.

"فالتنمية المتكاملة على هذا الأساس تقوم على حقيقة أساسية وهي أنه ليسمن السهل وضع الفواصل بين أجزاء الحياة الاجتماعية التي تقوم بين عناصرها وأجزائها تداخلات وتفاعلات عميقة".([14])

وقد حذر "**ما ستون**" من مغبة ممارسة أي عملية تنموية بدون الأخذ بعين الاعتبار بالمنهج التكاملي،فقد أشار "إلى أن الحضارة التي لا تقوم على التكامل سوف تتخللها

---

[13]) -نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 197.

[14])ALVIN. L. BERTRAND : Rural Sociology Macgraw,Hill1, Book – Company, INC. U.S.A 1958. P. 88.

صراعات داخلية وجملة من الاضطرابات والفوضى"([15]) وفي نفس الإطار نجد" **عبد الباسط محمد الحسن**" يؤكد على" أن إجراءات التنمية التي تصطبغ بصبغة اقتصادية بحتة دون أن يرافقها إجراءاتاجتماعيةواضحةومحددة لايترتبعليهابالضرورةتحقيقأهدافاجتماعية،بل قدتؤديإلى خلق فوضى في الحركية التنموية بصفة عامة ويتضح مماسبق أن المجتمع التكاملي يرتكز على إطار تصوري مفاده أن المجتمع الإنساني كل متكامل ويتكون من وحدات ونظم متعددة ومختلفة،غير انه يقوم بينها تساند وظيفي وعلاقات متبادلة ومستمرة.

وبالتالي فإن حدوث أي تغير لأي نظام او ظاهرة اجتماعية قد يؤدي إلى تغير في الظواهر أو النظم الأخرى،ومنه فان عملية التنمية وفق هذا المنظور لا تقوم على مجرد تنمية لعامل أو متغير أو جانب واحد فقط وإنما تستند التنميةإلى كافة العوامل والعناصر والمتغيرات المشكلة للمجتمع النامي.

وقد وضح كل من "**دافيد سميت**" و"**الكس انكلز**" أهمية هذا المنهج انطلاقا من تعدد القوى والعوامل الداخلية في إحداث عملية التنمية حيث أشار إلى أن التنميةتشيرفي حقيقة الأمر إلى بعض القوى والعوامل البنائية أو إلى وضع كلي شامل يتميز بمجموعة من الخصائص المعقدة أو المركبة التي تشتمل على التحضر ومستويات عالية من التعليم، والتصنيع ومعدلات عالية من الحراك الاجتماعي([16]) .

نموذج الحضارة:

إن الأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتسارعة التي عايشها ويعيشها العالم اليوم، والتي كان لها الأثر الكبير في تشكيل فروقات واسعة واختلافات متعددة بين الدول الاستعمارية سابقا المتقدمة صناعيا حاليا، والدول المستعمرة والمتخلفة في الوقت الحاضر، وقد ظهرت هذه الفرو قات أكثر عندما بدأتدول العالم الثالث الاهتمام بمشاكلها والعمل على ترسيخ برامج تنموية تساعدها في تحقيق استقرارها السياسي والاقتصادي، وضمان توازنها الاجتماعي والثقافي.

فبالرغم من الاجتهادات المتعددة في مجال التنمية الشاملة، وما جاءت به من أفكار وآراء وسياسات مختلفة حاولت أن تطرح المشكلة التنموية في إطار النظرية التطبيقية

---

[15])- **انبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 197 .**

[16])**MANFARED STANLY: Social Development. Basic.books inc. Publishes. New yorkUSA 1972. P. 8.**

المتباينة أيضا، إلا أن معظم هذه النماذج كانت في نظر بعض الدارسين في حقل علم الاجتماع نابعة من واقع اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي يختلف بكثير في أبعاده ومكوناته عن واقع المجتمعات النامية.

بحيث أن عملية الانتقال الحضاري التي صنفت في إطار الفكر الرأسمالي والاشتراكي باعتبارها عملية آلية وحتمية، تصبح المجتمعات النامية مطالبة بعملية الانتقال والاحتكاك هذا ما دفع ببعض المفكرين في العالم النامي إلى طرح تصور آخر، وفق الفكرة القائلة بأن ظاهرة التخلف تمثل في المقام الأول الوجه لعملية جدلية تركيبية شاملة، وأن النهضة الحضارية تقوم على أساس تحديد مشروع حضاري،يجمع بين الخصوصية الأصيلة ومنابع الفكر التاريخي، وبين الحياة المعاصرة في اتجاه مستقبلي، يأخذ بالجديد من خلال الرواسب الفكرية والحضارية للمجتمعات.

بمعنى أن هذا النموذج جاء كي يجيب على سؤال مفاده أن ظاهرة التبعية مهما تباينت من حيث التطبيق هي مرفوضة بالأساس،باعتبار أن تخلف المجتمعات النامية ما هو إلا انعكاس حقيقي لهذه التبعية.

ومن أنصار هذا التوجه نجد المفكر الجزائري "**مالك بن نبي**" الذي نادى في كثير من كتاباته بمشروع حضاري تنموي خاص بالمجتمعات(حديثة القدرات)، واعتبر أن مشكلة التخلف التي تعيشها المجتمعات النامية هي ليست وليدة عوامل داخلية، وإنما هي نتيجة الهيمنة والتبعية الخارجية، كما اعتبر أيضا أن تطبيق النماذج التنموية الضرورية لا يمكن لها أن تحقق مستوى أفضل من التقدم والرفاهية، ذلك أن النماذج المطروحة لا تقدم للعالم الثالث الأفكار والمعرفة التي بواسطتها يتم تحقيق التقدم الذي تعيشه الدول الرأسمالية الصناعية، حيث يقول: "أن التغيرات التي نشاهد نتائجها بعد مدة طويلة في عالم الاقتصاد وهي في جوهرها تغيرات حضاريةتعتري القيم والأذواق في منعطفات التاريخ، بحيث تتغير معالم الحياة بتحول الإنسان نفسه في إرادته واتجاهاته عندما يدرك معنى جديدا لوجود الكون"([17]).

[17])- مالك بن نبي: فكرة الافريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، ترجمة عبد الصبور شاهين،دمشق، دار الفكر، 1981، ص 124.

وحاول بن نبي تحديد جملة من العناصر التي يقوم عليها نموذجه للتنمية والتي تظهر في علاقة تفاعلية بين ثلاثة متغيرات هي:الإنسان+ التراب+الوقت، التي ستولد لنا حضارة.

غير أن مكونات النموذج تظهر في شكل وحدات أكثر منها اجتماعية كالثقافة، الفكر الديني، الإنسان، الأخلاق،ذلك أن المجتمع المنشوديجب أن تسوده الثقافة التي هي أساسية في نشر الوعي وخلق شبكة منالعلاقات،تسمح بإحداث عملية الإقلاع الحضاري، كذلك وجود الفكرة الدينية (الأيديولوجية) التي تلعب دور المركب في بناء الحضارة والانتقال من حالة التكديس إلى الإبداع إضافة إلى العامل الأخلاقي الذي يلعب دور التركيب والتماسك بين كافة هذه المكونات والذي بدونه قد لا تتحقق العملية المنشودة.

وعلى ضوء ما تقدم تفهم النظرة الفلسفية لنموذج "**مالك بن نبي**" الذي يعتبر أن مشكلة التنمية في جوهرها هي خلق شروط الإقلاع الحضاري، حيث أنها ليست مرتبطة بحل مشكلة التخلف الاقتصادي أو مشكلة النمو السكاني أو مشكلة التكنولوجيا أو مشكلة التبعية...الخ. وإنما هي مشكلة حضارة في الأساس.

إن التطور العالمي أكد أن قضية التنمية مازالت إحدى القضايا التي تحظى باهتمام خاص على المستويين العالمي والقومي، وأنها ليست تغيرات اقتصادية ومادية محضة وإنما التنمية الحقيقية هي التغيراتالحضارية والتحولات الواقعية التي تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والإطار الثقافي والاجتماعي والنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك في المجتمع. (18)

المحاضرة السادسة: نموذج التنمية المستدامة.

إن كانت هناك سمات لعالمنا ومجتمعاتنا اليوم،فلعل أهم سمة هي التغير والتحول وسرعة الانتقال من وضع إلى آخر إن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي اليوم يختلف بكثير عن الواقع بالأمس،بحيث يبدوا وكأنه مجرد تاريخ ،ذلك أن سرعة التحول والتغير هائلة جدا فبالرغم من أن التغيرات الاجتماعية تتصف بالبطء ،إلا أن معدلات

وقوعها ومدى تفاعلها وتأثيرها بالوحدات الأخرى قد تعني كل ما عرفه ووقف عليه التاريخ البشري في عالمنا هذا .

لقد كان العالم وحتى سنوات قليلة مضت يعيش على التوازن والتنافس القائم على التناقض بين إيديولوجيتين متنافرتين،ولقد استمر هذا الوضع أربعين سنة من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حين بدى أول مظاهر انهيار إحدى هاتين الإيديولوجيتين وبروز الفكر الرأسمالي الحربما احتواه من مفاهيم ومتغيرات، اقتصاد السوق،الديمقراطية،حرية المرأة والطفل،حقوق الإنسان.....

فاصبح لزاما على المجتمعات النامية باختلاف أوضاعها وقناعتها مسايرة هذه التغيرات والتحولات وفق عناصر اكثرشمولية ، تهدف إلى وضع هذه المجتمعات في إطار عالمي اختلف في أهدافه وأبعاده ومكوناته عما كان قائما عليه في السابق.

إن البحث عن نموذج تنموي جديد في ظل الظروف الحديثة والمتغيرة،وفي ظل عالم يتجهيوما بعد آخر إلى التكتل(تكتل نافطا،الوحدة الأوربية،شرق آسيا...) اصبح يفرض نفسه اكثر من أي وقت مضى بالنسبة للمجتمعات النامية وذلك حتى يتسنى لها مكانا محترما في عالم جديد ، تضبطه عناصر وعوامل اقتصادية وسياسية وثقافية جديدة تتصف باللاتجانسواللااتساق في القيم.

لقد اكتسبت مرحلة نهاية القرن العشرين قوة دفع هائلة لم يشهدها التاريخ من قبلوحدثت أحداث وتطورات عالمية ساهمت في ظهور بوادر أولية لنموذج تنمويجديد، ساهمت في تشكيله إلى حد كبير الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عايشها العالم بشكل عام ومن أهمها يمكن ذكر مايلي:

1- انتهاء الحرب الباردة بين قطبي النظام العالمي.

2- تزايد التناقضات في المجتمع الدولي بين الاتجاه إلى التكامل"**INTEGRATION**

"من ناحية أخرى.**FRAGMONTATION**"من ناحية،وبين ظهور الانقسام والتشتت"

3- زيادة ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل في العلاقات بين الدول ،واتضح ذلك اكثر عندما انعكس دور الدولة كقوة مركزية لصالح الشركات متعددة الجنسيات.

4- بروز ثورة عميقة في المعلومات والاتصالات والتي أعطت للإنسان قدرة كبيرة في التفاعل مع المجتمعات الأخرى.

5- اتساع حجم التكتلات الإقليمية والجهوية والدولية.

6- تبني منظمة الأمم المتحدة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل.

7- إزالة الحواجز الجمركية أمام انتقال عناصر الإنتاج.

هذه العوامل أعطت فرصة اكبر للمتغيرات الدولية للتأثير في اقتصاديات دول العالم وخاصة المجتمعات النامية، وساهمت أيضا في بروز أزمات كان لها التأثير البارز في نوعية العملية التنموية لهذه المجتمعات، والتي لم تعد تخضع لعوامل داخلية محلية وانما أصبحت تتفاعل بعوامل خارجية، وما حدث لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997 لخير دليل على ذلك ([19]).

وبالرغم من النظريات والاتجاهات التي جاءت من أجل تفسير وتحليل وإقتراح نموذجا في التنمية،إلا أنها لم تعد قادرة في الوقت الحاضر على الإجابة على التساؤلات المطروحة على مستوى العالم ككل،باعتبار أنها لم تعد قادرة على تفهم وإدراك واضح للقضايا الجوهرية والمصيرية التي أصبحت تفرض نفسها يوما بعد آخر.

---

[19]) - أحمد هاشم اليوشع : البحث في مصادر الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا ، مجلة شؤون اجتماعية ، جمعية الاجتماعيين ، العدد 61 ، الإمارات العربية المتحدة ، الشارقة ، 1999، ص 37.

فإذا كانت المجتمعات النامية تعيش تكوينا اجتماعيا متعدد الأنماط باعتباره سببا ونتيجة لظواهر ما يعرف بالتاءات الثلاث([20]): التخلف،التجزئة،التبعية التي تطبع هذه المجتمعات فلامناصأن تطرح قضية التنمية من خلال جملة من الأبعاد وفق الحقائق التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،ولكينتبنى هذه الرواية الخاصة لا يسمح لنا من التأكد إلا على أن التطور والتقدم ما هو في حقيقة الأمر سوى عملية تفاعلية بين جملة من الاتجاهات والمعارف العلمية،باعتبار إن المعرفة العلمية هي بالأساس عملية تأثير وتأثر،وبالتالي فان نفي هذه المقاربة المعرفية يعتبر نفيا للمنظور السوسيولوجي لقضية التنمية بشكل عام.

إننا إذا راجعنا بدقة كل ما حدث خلال العقود القليلة الماضية ، فانه ينبغي الاعتراف بان تقدما اقتصاديا هائلا قد تم لدى 5/1سكان العالم بينما نجد5/4 سكان العالم ما زالوا يعيشون في أوضاع مزرية ، هذه الأخيرة تشكل محتوى الفكر التنموي الواجب تحديده للمجتمعات النامية (الفقر،التهميش،الإقصاء،الأوبئة،الأمراض.....)،ولكن إذا اعتبرنا أن هذه الحقائق ماهي في حقيقة الحال سوى نتائج لمحاولة إحداث مقاربة نظرية بين مفهومي التبعية/التحديث ، فانه يجدر الإشارة إلى المستقبل ،هل لهذا التباين في النمو أن يستمر ويزداد في ظل موارد طبيعية مستنزفة ومخاوف بيئية قائمة تهدد منجزات البشرية ومستقبلها؟

إن التنمية الحقيقية ليست هي التنمية الاقتصادية فحسب،فكما هو واضح ان تلك التنمية قد تمت على حساب القاعدة الأساسية للموارد الطبيعية في المجال الحيوي لكرتنا الأرضية،وهي تنمية لا تنبئ عن تمكنها من تحسين حياة الفرد،فان ما حدث من نمو وتنمية اقتصادية قد حسن بالفعل من نوعية حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالمولكن وبعد أن بدأت بوادر انهيار وتدهور قاعدة الموارد الأساسية وبعد أن اكتظت المدن وازداد الإقبال على التوطن في الحضر وصارت الحياة اكثر عرضة للمشاكل والأزمات والأمراض

---

2)- قيرة إسماعيل و غربي علي : سوسيولوجية التنمية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001، ص 28.

الجديدة والآلام الاجتماعية،فان مثل هذه التنمية الاقتصادية لم تعد هي الهدف أو الغاية .([1])

ان نموذجا آخر من التنمية اصبح اكثر مقصدا للدارسين والمهتمين انه ذلك النموذج الذي يهدف الى سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياتهويساعده للتطلع الى الاستقرار والاستمرار إنها التنمية المستدامة **Développement durable.**

إن مفهوم التنمية المستدامة ظهر بداية في الولايات المتحدة وهذا في بداية الثمانينات بعد المنعطف الذي أخذته حركة الخضر، والذي اعترف بمشروعية التنمية الاجتماعية والاقتصادية،انطلاقا من عملية البحث على العلاقة بين التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وفي شهر جوان من عام 1990 انعقد **مؤتمر الأرض بريودي جونيرو بالبرازيل**حيث تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة على كونها نموذج تنموي يتطلب على كل بلدان العالم اتباعه ،باعتباره يحقق الحاجات الحالية للمجتمعات بدون أن ترهق مستقبل الأجيال القادمة.واعتبر على انه مفهوم سياسي يتجاوز الاعتبارات الأساسيةللسياسات العمومية ويفرض الحفاظ على البيئة ،وهذا على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحفاظ على التنوع الثقافي) ([21]).

ومن أهم خصائص التنمية المستدامة نذكر مايلي:

1-أنها تنمية تعتبر البعد الزمني أساسي،فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقرير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات.

1 -)- C. BOUNI : L'enjeu des indications du développement , notions , sciences et sociétés, vol 6 (3) , 1998 .

2-أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية ،وتعمل على الحفاظ عليها.

3-أنها تقوم في المقام الأول على تلبية الاحتياجات الأساسية للناس وخاصة الفقراء (غذاء،سكن،عمل،تعليم.....) ذلك أن المجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة وهو ما يهدد سلامة البيئة ،وهذه المجتمعات المحرومة هي معرضة اكثر للفوضى و الثورات.

4-تراعي التنمية المستدامة الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواءالماء،مصادر الطاقة.....

5-أنها تنمية متكاملة ويعتبر تنمية الجانب البشري من اهتماماتها الأولى لذلك فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.

6-أنها تحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الايكولوجية (الحفاظ على التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها).

7-هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهاتالاستثمارات والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها ويحققالتنمية(1).

إن قمة الأرض قد علمت المجتمع الدولي الكثير من الدروس المهمةوعن الكيفية التي يغير بها الأهدافالسياسية،والكيفية التي يحقق بها التعاون الدولي ولكن كان يجب أن يكون لهذه الدروس مردودها وأثرها في أعمال المتابعة من جانب القمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

يبدو جليا انه لا توجد رؤية واضحة المعالم والأهداف بخصوص علاقة التنمية المستدامة والمجتمعات النامية،حيث يرى الكثير من الباحثين في هذا المجال أن نتيجة **مؤتمر الأرض كان عبارة عن سيناريو يشبه الكابوس يتم من خلاله تشجيع الدول النامية**

على اتباع النموذج الاقتصادي الصناعي للمجتمعات المتقدمة ،ومنه فرض على المجتمعات النامية جملة من الشروط التي تهدف إلى المشاركة في تخفيض تكاليف التنمية وخاصة في مجال البيئة ،حيث تعتبر المجتمعات النامية مجتمعات استهلاكية بالأساس، بينما تقوم الدول الصناعية بتطوير تقنياتها لمعالجة أعراضها المرضية ،أما الأموال التي كانت تقدم لمساعدة الدول النامية على اقتناء هذه التقنيات فيما سبق فلن تقدم لها مستقبلا بمبالغ معقولة.

إن وضع سياسة تنموية جديدة يتطلب في المقام الأول العمل على أيجاد حلول أولية للقضايا المطروحة بالمجتمعات النامية ،والذي لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة العمل على استيعاب كل العناصر التنموية وتفعيلها.

إن المجتمعات النامية ترجع سبب تخلفها إلى طبيعة الأنظمة المالية والنقدية والتجارية العالمية و التي تخدم مصالح الدول المتقدمة ، وتتناسى في حقيقة الأمرالأسباب الداخلية لهذه المجتمعات كطبيعة الأنظمة الريعية والحكم الدكتاتوري والمستبد والذي كان وراء الكثير من الأزمات والفوضى الداخلية كتهميش النخب والفساد والتبذير وغياب الاستراتيجيات والتي تعتبر بمثابة عوامل مهمة لم تساعد في تبني نموذج تنموي معين ومنه تصبح مشكلة التنمية في نظرنا لا تعد قضية اقتصادية او نقص الموارد المادية ولكن قضية سياسية وأخلاقية تمس طبيعة إنسان المجتمعات النامية بالدرجة الأولى.

المحاضرة السابعة: التجربة الجزائرية والنموذج المتبع (قراءة للنقاش والحوار)

عند دراسة لموضوع التنمية ا و بالأحرى نماذج التنمية التي طبقت او اجتهدت العديد من الدول النامية في تبنيها ، تتبادر الى اذهانها العديد من الأسئلة منها : هل هذه النماذج تجسدت في واقع دول العالم الثالث او النامي ام لا و في حالة البحث عن اذا مقاربة تحليلية وواقعية لهذا التصور في بلد نامي مثل الجزائر فماهو النموذج الذي اتبعته الجزائر وما هي الأسس التي ارتكز عليها من اجل تحقيق الأهداف المسطرة وخاصة الخروج من بوتقة التخلف والذي سيحقق بطبيعة الحال عملية الانتقال من وضع متأزم ومتخلف الى وضع وجي مستقر ومتقدم أو بمفهوم سوسيولجي معاصر الانتقال من حالة اللاوعي الى حالة الوعي .

لقد اردت من خلال هذا التقديم توضيح فكرة أساسية مفادها ان المعرفة الانسانية معرفة مشتركة وقابلة للتجريب والتحقق فالنموذج الاشتراكي أو التطوري أو التكاملي والحضاري أو الثقافي أو الرأسمالي أو غيرهم فهي قراءات نقدية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات الإنسانية نتجت من خلال اطر معرفية أيديولوجية جاءت لتخدم المجتمع الإنساني باختلاف مكوناته الفكرية ورواسبه الاجتماعية انطلاقا من كون النمو هو نتاج لعملية شاملة في الوقت والزمان ضمن اطر معرفية ومادية قابلة للتغيير والانتقال وهي التنمية .

سأحاول تقديم فكرة وجيزة لطلبتنا الأعزاء لهذا الموضوع حتى تكون مدخلا لفهم وقراءة سوسيولوجية واضحة الابعاد والمبادئ والاهداف

إن كل بلد نام يحاول بناء استراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية تتلاءم وظروفه الخاصة، وتستجيب لاحتياجاته وامكانياته وقراراته المادية والبشرية.

حيث أن قيم واحتياجات وأهداف أي بلد تتطور وتتغير وفق مراحل متعددة متباينة ومتفاوتة، فاستراتيجية التنمية المتبعة والمحددة، تتقرر وفق محور زمني يتطلب تحديده ورسمه إما عن طريق تنمية طويلة الأمد، أو متوسطة الأمد، أو قصيرة الأمد، وهذا حسب:

1- طبيعية الأهداف التي رسمت وفق الاستراتيجية والواجب تحقيقها خلال مدة زمنية معينة.

2- معرفة وضبط وإحصاء الوسائل والامكانات البشرية والمادية التي تساهم في ترجمة هذه الأهداف.

ويبقى ان نشير إلى أنه حسب مطالعتنا وتصفحنا لمعظم الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية في مجال التنمية، اتضح ان استراتيجية التنموية كموضوع أساسي لخلق وتوطيد حركة تنموية شاملة تتضح عموما وفق شكلين هما:

أ- استراتيجية التنمية المتوازنة التي ترتكز على تطوير مختلف القطاعات والفروع الصناعية والزراعيةبصورة متوازنة ومتناسقة ومتكاملة بين القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ب- استراتيجية التنمية غير المتوازنة والتي تبنى على أساس الصناعات الرائدة أو القائدة، والتي يؤدي تنميتها إلى تطوير وتنمية القطاعات الأخرى.

وما يمكن ملاحظته هو أن معظم البلدان النامية سارت وفق هذين النموذجين باعتبار أن عملية التصنيع تصبح هي المحرك الأساسي لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى ذلك فإن القطاع الصناعي يعتبر هو المحور الذي تنمو حوله الفروع الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية وخاصة الزراعية، والتي من خلالها تتأسس العلاقة التكاملية بين عناصر التنمية الشاملة التي من اهدافها تنمية الموارد البشرية الموجودة وترقيتها وفق الاطر والمبادئ والاسس المحلية والعالمية.

وباعتبار ان الجزائر بلد نام، عملت الكثير من أجل تحقيق تنمية شاملة وفق هذا النموذج الذي كان بمثابة المخرج الحقيقي من ظاهرة التخلف التي اصابت كل الفروع والقطاعات

الاقتصادية والاجتماعية، وحسب الأسس الايدولوجية لعملية التصنيع بالجزائر، فإن هذا الاختيار يعود بالدرجة الأولى إلى جملة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

1- أن عدم تحقيق تنمية، ومنه قاعدة مادية انمائية صحيحة، قد يؤدي إلى بروز جملة من التناقضات الشديدة، تؤثر إلى حد كبير في استمرار ظواهر وأزمات، سواء كانت داخلية أم خارجية والتي تنعكس بحدة على الجوانب الاجتماعية.

وبالتالي فإن التنمية لم تعد مطلبا سياسيا بقدر ما هي مطلبا جماهيريا يهدف إلى خلق توازن ضمن الاطار العام.

2- العمل على الإسراع بعملية التنمية من حيث كونها استقصاء للعناصر والمكونات المادية البشرية للمجتمع واعادة دمجها من جديد، ضمن حركة اقتصادية اجتماعية مستمرة، تعمل على خلق العمل والإنتاج الملازمين للبقاء واستمرار المجتمع.
3- إن استراتيجية التصنيع تمثل شطرا جوهريا من الاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة، فهي بمثابة مزيج من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات وأنماط التصنيع بالمجتمع الجزائري.
4- العمل على خلق علاقات إنتاج وعلاقات اجتماعية جديدة، ومحاولة فهم النسق الاجتماعي المرتبط بمتغيرات التنمية الصناعية، وهذا قصد تصنيف علاقات العمل والإنتاج الموجودة، وتطوير قوى المجتمع السياسي انطلاقا من كون أن التصنيع عنصرا أساسيا في خلق ديناميكية تنموية تسمح بمشاركة جماهيرية أكثر في عملية التنمية الشاملة.
5- بخصوص الموقف السياسي من المسألة التنموية، فإن كان المجتمع هو الغاية النهائية في النشاط الاقتصادي، فإن نمو القوى المنتجة يجب أن تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج ومنه إشباع الحاجات المهمة لأفراد المجتمع المتنامية بكل عدالة ونظام.

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع التأكيد على أن الإستراتيجية المتبعة بالجزائر والتي استمدت قوة وجودها من خلال المنهج الاشتراكي كان عليها تجديد الأهداف وترتيبها حسب

أهميتها والاولويات الواجب تحقيقها من أجل الحصول على أكبر ناتج بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وفي اقل فترة زمنية ممكنة.

إن هدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية، وبالتالي رفع في مستوى الدخل وتخفيض في مستوى البطالة قد ينسجم إلى حد كبير مع السياسة العامة المسطرة لعملية التكامل بن القطاعات وخاصة القطاع الصناعي، غير أن هذه الأهداف قد تتنافى أو تتعارض مع أهداف التنمية المطلوبة، ويؤدي بذلك إلى عرقلة تحقيق إعادة البناء الشامل للهيكل الاقتصادي.

فمزيج من الأهداف المتناسقة والمتكاملة فيما بينها وبين مكوناتها، هو الذي يجعل استراتيجية التصنيع أداة صحيحة وعملية متوازنة تهدف إلى ترجمة السياسية التنموية بكل بأبعادها بالمجتمع.

إن التسرع في وضع الأهداف دون الحساب الكافي للوسائل والامكانات أدى بالكثير من الدول النامية ومنها الجزائر إلى وضع خطة انتقالية بغية تعديل هيكلي لعناصر التنمية.

لذلك فإن النموذج المتبع من قبل الجزائر(السياسة الصناعية) لم تكن مفيدة إلى حد كبير باعتبار أنها جاءت وفق حركة تاريخية وسياسية معينة اتصفت بالانتقام من واقع اقتصادي واجتماعي وثقافي، أكثر من كونها جاءت وفق حركة وسيرورة تنموية اقتصادية واجتماعية متكاملة.

حيث كان على السياسة التنموية التي اخذت بعنصر التصنيع كآلية لتجسيد الأهداف و معالجة الأساليب والوسائل والموارد التي كان من المفروض توظيفها، سواء كانت مادية او بشرية أو نقدية...الخ ، ووجهت بعقلية تقليدية مغلقة وفكر اقطاعي متخلف كان من اهم مكونات قوته العادات والتقاليد المتخلفة والتي لم تسمح بتحقيق هذا الانتقال من حالة اللاوعي الى حالة الوعي الاجتماعي السليم .

وهذا ما نجده مؤكدا عند بعض الباحثين الذين يقولون ان الذهنية التي كانت وما زالت موجودة إضافة الى النموذج الصناعي خلق تضارب وتناقض في الأهداف والمبررات وفي البنيان العام لعملية التنمية، بحيث لم يحقق استخدام هذه الأساليب في سير عملية التصنيع وفق الاتجاهات الموضوعية لبلوغ الأهداف. فإذا كانت الاولوية لهدف زيادة الدخل الصناعي إلى حده الاقصى فإنه يمكن تحقيق ذلك بإقامة صناعات مرتفعة الكفاءة، بصرف النظر عن قلة ما تستوعبه من يد عاملة، في حين أنه إذا أعطيت الأولوية لتوسيع فرص العمل كهدف، فإن ذلك يتطلب إما التركيز على انشاء صناعات صغيرة الحجم تستخدم أساليب إنتاج كثيفة العمل، وإما باختيار مزيج من الصناعات الكبيرة الكثيفة التي تستخدم تقنية عالية مع صناعات صغيرة الحجم، تكون كلها مجموعة من الصناعات المتكاملة والمتداخلة والتي بينها ترابطات قوية.

وكخلاصة يمكن القول ان الجزائر وبعد استقلالها كانت تبحث عن نموذج تنموي تواجه به كل المشكلات المجتمعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي كان يعيشها الشعب، فكان عليها الاعتماد على النموذج الاشتراكي الذي كان المنفذ الوحيد من حيث المبدأ والتاريخ والأيديولوجية والعالم، ومن اجل تجسيده اعتمدت الجزائر على تنمية القطاعات الأساسية للبلد وهي الصناعة والزراعة والثقافة وقررت ان يكون التصنيع هو المحرك الأساس لعملية التكامل هذه بين القطاعات.

قذ نجد انتقادات عديدة في هذا الإطار ولكن نستطيع التأكيد والجزم على ان وبفضل هذا النموذج حققت الجزائر مكاسب عديدة مازالت موجودة وقائمة لحد اليوم، فالخطأ لم يكن في الاطروحة او الفكرة او التوجه وانما الخطأ كان في القناعات والإرادة والذهنية التي كانت مطالبة بتنفيذ ومتابعة الأهداف وتقييمها، حيث المقولة تقول لا يمكن تبني أي مشروع الا إذا توفرت ثلاثة عناصر وهي: الايمان بالمشروع وبمكوناته وأهدافه والإرادة في تجسيده والقوة في الدفاع عنه. (يمكن للطالب من محاورة والنقاش مع الأستاذ حول هذا المقياس وفي كل عناصره).

المحاضرة التاسعة: التجربة الماليزية عناصرها، مقوماتها وأهدافها.

تعتبر التجربة الماليزية من اهم التجارب التنموية في أسيا وذلك لما لها من أهمية سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي والسياسي إضافة الى ذلك فان عملية الانطلاق التي تمت على مستوى المجتمع الماليزي تجسدت من خلالها العديد من القضايا والرهانات التي كانت بمثابة تحدي لما كان قائما من الحتمية والسيرورة لماهية النماذج التنموية العالمية التي كانت قائمة وعليه تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة يمكن قراءتها وتحليلها والاستفادة منها.

ومن اهم أسس التجربة التنموية الماليزية يمكن ذكر ما يلي:

1-العمل على الاندماج في الاقتصاد العالمي.
2-تشجيع الاقتصاد الوطني والتركيز على تصدير على السلع والتقنيات التكنولوجية الحديثة.
3-الاهتمام بموضوع التوازن الجهوي بين كل الأقاليم والمكونات العرقية والاجتماعية والدينية للمجتمع الماليزي والبحث على تحقيق الاستقرار الداخلي وعليه اعتمدت الحكومة الماليزية على منظومة تجمع بين التنمية الشاملة والسياسات الاقتصادية التي بدورها ساهمت الى حد كبير في تعزيز المشاركة العادلة لكل مكونات المجتمع.

ومن اهم العوامل والمتغيرات التي ساهمت في تحقيق التنمية وتجسيد أهدافها في المجتمع الماليزي نذكر منها:

1-تميزت الحياة السياسية التي سادت المجتمع الماليزي بالاستقرار مما كان له أهمية في اعداد الظروف المادية والاجتماعية في تحسين وتنفيذ البرامج التنموية المحددة وفق الاستراتيجية المعتمدة.

2-اتساع مساحة الحوار والنقاش الديمقراطي بين الهيئات الرسمية للمجتمع مما ساعد في تبني وتجسيد القرارات والإجراءات التي تتخذ من خلال المساهمة الفعلية لكل المكونات السياسية للمجتمع الماليزي (الديمقراطية التشاركية).

3-تبني سياسة العدالة الاجتماعية الشاملة وهذا على كل المستويات سواء في التعليم او الصحة او الشغل، بمعنى تنفيذ سياسة بعيدة عن التمييز العرقي والديني والاجتماعي مع توفير كل الخدمات المجتمعية لكافة افراد المجتمع بدون تمييز.

4-اعتمدت الدولة الماليزية على استراتيجية واضحة الأهداف والمبادئ وتجلى ذلك ضمن محتويات خطط خماسية متكاملة العناصر والاهداف.

كما نجد ان الدولة اعتمدت أيضا على:

1-الاندماج الثقافي تجنبا لما حدث ف عام 1969.

2-الاعتماد على مسارات التعليم المختلفة وتقديم كل الدعم من اجل اتساع رقعة التعليم واعتباره عنصرا أساسيا في علمية بناء الدولة ومنه تحقيق الاستثمار.

3-الاعتماد على ما هو قيمي واجتماعي وانساني أي بمعنى ادراج القيم والمعايير الاجتماعية كمتغير أساس وضامن لعملية التنمية منها العمل الجاد التضامن الاجتماعي بين افراد المجتمع والوفاء بكل الالتزامات والاتفاقيات الخ...

وقد ظهرت أهمية هذه القيم جليا بين الدولة الماليزية ومحيطها الإقليمي والدولي وخاصة الدول المجاورة لها، بحيث لم يعد لعنصر اللغة والعرق واللون مكان في ترتيب وبناء العلاقات بين المجتمعات المختلفة بل أصبحت المعرفة والعلم والأخلاق والإخلاص للوطن هم الجوهر والاساس في تبني وتحقيق أي تقارب او اتفاق بين الدولة الماليزية والدول الأخرى وهذا ما حقق مكانة الدولة الماليزية المتحدة الواحدة في عالم متغير باختلاف مكوناتها وانتماءاتها الاجتماعية العرقية.

المحاضرة العاشرة:التجربة الالمانية عناصرها، مقوماتها وأهدافها.

ان هم مرحلة مرت بها المانيا هي رحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 حيث من خلال نتائجها وابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية تم تحيد الاستراتيجية العامة والتي على ضوء تم بناء الأهداف والسائل التي تسمح في فترات محددة من تحقيق انطلاقيه جديدة تضمن التطور الورقي الاقتصادي والاجتماعي وتنسي افراد المجتمع الألماني اثار الحرب العالمية التي عايشها بكل فئاته.

حيث كان من أهدافها:

1-تحقيق النمو.
2-تكوين نخبة وكفاءة من اجل الاشراف وتنفيذ اهداف الاستراتيجية العامة.
3-الاعتماد على القيم والمعايير الاجتماعية في مسايرة والتحولات الاجتماعية ومرافقة المجتمع في مساره.
4-العمل على اندماج المجتمع الألماني في نظام سياسي يعمل على استمرار النموذج البروسي.

ومن اجل تنفيذ هذه الأهداف العامة رسمت الدولة الألمانية جملة من الاليات والمبادئ كان لها الدور الأساس في تحقيق الانطلاقية او الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

1-العمل على احترام القوانين المتفق حولها مع تبني الحوار الديمقراطي في مناقشة كل القضايا المصيرية للمجتمع الألماني.
2-الحفاض وحماية التعددية السياسية باعتبارها الضامن للاستقرار السياسي.
3-قصد تنفيذ المشروع التنموي استلزم الارتكاز على المبادئ الإنسانية كمعيار او كقيمة عالمية للعمل السياسي وكي تتوافق مع المبادئ الإنسانية يتم قبوله والالتزام به وكل ما يتنافى مع هذه المعادلة يتم رفضه والاستغناء عنه.

4-ارتباط الاستقرار السياسي بالاستقرار الاقتصادي مع اعتبار ان تحديد وبناء الاستراتيجية العامة يرتبط بالضرورة بالاستقرار والتعايش الاجتماعي وهذا من تحقيق الرفاهية لمكونات الاتحاد مع ضمان شروط الاستقرار.

5-الايمان بالقيم الإنسانية العالمية المبنية على التسامح والتعدد وكذا القطيعة مع الفكر النازي العنصري.

6-اختيار النظام السياسي الفيدرالي كمنهج سياسي للحد من الصراعات والحروب.

7-يجب ان يقوم العمل السياسي على البرامج التنموي وليس على الأيديولوجية.

8-استبعاد عنصر الدين عن أي قراءة سوسيولوجية او سياسية او اقتصادية.

9-الاعتماد على العلم ومخرجاته باعتباره أساس النهضة والتقدم.

10- خلق توازن بين المصلحة الوطنية والأوروبية وخاصة في مرحلة الازمات.

11- ان كل المشكلات والأزمات التي يعيشها المجتمع أساسها فكري فلسفي وان حلها لا يمكن

ان يكون الا من خلال استخدام الفكر والفلسفة والمعرفية وعلى ضوء ذلك اهتمت المانيا بالتفكير حول بناء اطروحات وتصورات نظرية وفكرية مساندة للعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعليه نجد انه من بين الذين بنوا المانيا فكريا ونظريا "مدرسة فرانكفورت".

ومن اهم عناصر التطور للمجتمع الألماني نجد لنظام التعليمي الذي ارتبطت أهدافه ومكواته بالواقع الفكري والفلسفي والتاريخي والاجتماعي للمجتمع الالماني، حيث تعتبر هذه المقاربة في نظر الالمان جوهر وروح النظام التربوي باعتباره المحرك الأساس لعملية التطور والنمو والتحديث اذ يقول "ماكس فيكر عالم الاجتماع الألماني انه كلم اتسعت رقعة التعليم بالمجتمع كلما تحقق الاستقرار الاجتماعي".

ومن اهم مميزاته نجد:

1-يرتكز النظام التربوي وفي كل المراحل على أسس فكرية فلسفية واضحة الأهداف والمبادئ.

2- تحديد الأهداف العامة والخاصة للنظام التربوي يتم بكل موضوعية ووضوح.

3-الاعتماد على القدرات البشرية والكفاءات الوطنية مع الاستثمار فيها بشكل دائم ومستمر.

4-الاعتماد على فكر مبدع ومبتكر وحديث يتماشى ومتطلبات الواقع.

5-تجسيد علاقة تكاملية بين النظام التعليمي والبيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وتبقى التجربة الألمانية اهم تجربة تنموية في المانيا ان لم نقل في العالم وذلك لما لها من دلالات فكرية وفلسفية وتاريخي واقتصادية سمحت بفتح نقاش واسع وكبير بين المفكرين والباحثين في حقل العلوم الإنساني والاجتماعية.